رد دولة قطر بشأن مشروع القرار 80/32 "مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ الاتفاقات المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة"

تؤكد دولة قطر أن مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ الاتفاقات المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة تمثل عنصرًا أساسيًا في تعزيز السلم والأمن الدوليين، لما لذلك من أثر مباشر في الحد من الأضرار البيئية والإنسانية الناجمة عن الأسلحة، ولا سيما أسلحة الدمار الشامل، والذخائر الخطرة، والمخلّفات الحربية. ويتطلب ذلك إدماج الاعتبارات البيئية في جميع مراحل التفاوض والتنفيذ والتحقق والامتثال، بما يضمن حماية الإنسان والموارد الطبيعية وحقوق الأجيال القادمة.

وفي هذا الإطار، ترى دولة قطر أن مراعاة البعد البيئي في اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة تشمل، من بين أمور أخرى، إجراء تقييمات للأثر البيئي عند التخلص من الأسلحة والمواد المرتبطة بها، واعتماد وسائل آمنة ومستدامة في التفكيك والإتلاف، ومنع تلوث التربة والمياه والهواء، وتعزيز الربط بين الاتفاقات الخاصة بنزع السلاح والاتفاقات الدولية ذات الصلة بحماية البيئة وإدارة النفايات الخطرة، فضلًا عن دعم برامج إزالة التلوث وإعادة التأهيل البيئي في المناطق المتضررة من النزاعات أو من بقايا الأسلحة والذخائر. وهذه المقاربة تتسق مع الاتجاه الدولي المتزايد الذي يربط بين نزع السلاح وحماية الكوكب وسلامة الأجيال المقبلة.

وتتخذ دولة قطر عدة تدابير لدعم أهداف هذا القرار، من أبرزها:

أولًا: تواصل دولة قطر التزامها بالاتفاقيات والصكوك الدولية ذات الصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار وحظر أسلحة الدمار الشامل، وتؤكد في المحافل الدولية أهمية التنفيذ الكامل لهذه الاتفاقيات والمعاهدات من أجل حماية الإنسان والبيئة وصون الأمن الإقليمي والدولي. وقد شددت دولة قطر في بياناتها الرسمية خلال عام 2025 على ضرورة التنفيذ الكامل لجميع الاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بحظر ونزع أسلحة الدمار الشامل، حمايةً للأجيال القادمة وللكوكب.

ثانيًا: تواصل دولة قطر دعم الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، باعتبار ذلك ركيزة مهمة للحد من المخاطر الاستراتيجية والإنسانية والبيئية المرتبطة بهذه الأسلحة. وقد أعادت دولة قطر التأكيد على هذا الموقف في 2025، كما شاركت في مطلع 2026 في اجتماعات عربية متخصصة بشأن الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

ثالثًا: تواصل اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة في دولة قطر، المنشأة بقرار مجلس الوزراء عام 2004، أداء دورها بوصفها الجهة الوطنية المعنية بتنفيذ الالتزامات الدولية ذات الصلة بنزع السلاح، بما في ذلك التنسيق الوطني، وبناء الوعي، ومتابعة الاتفاقيات الخاصة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية وغيرها من الملفات ذات الصلة، واستمرار عمل اللجنة ومشاركتها الفاعلة في الاجتماعات الإقليمية والدولية.

رابعًا: واصلت دولة قطر دعمها العملي لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، سواء من خلال المشاركة النشطة في أعمال المنظمة أو من خلال المساهمة السياسية والمالية والدبلوماسية في دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. كما رحبت دولة قطر في 2025 بقرارات المنظمة المتعلقة بالتخلص من ما تبقى من الأسلحة الكيميائية، وفازت بعضوية المجلس التنفيذي للمنظمة للفترة 2026–2028، وهو ما يعكس الثقة الدولية في دورها ومسؤوليتها في هذا المجال.

خامسًا: تولي دولة قطر أهمية للتوعية وبناء القدرات الوطنية والأكاديمية في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الكيميائي والبيولوجي والنووي، وقد أشارت البيانات الرسمية إلى تنظيم اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة لورش وبرامج توعوية لطلبة الجامعات، بما يعزز الثقافة القانونية والعلمية المرتبطة بمخاطر أسلحة الدمار الشامل وآثارها الإنسانية والبيئية.

سادسًا: تؤكد دولة قطر أهمية أن تتم أي عمليات للتخلص من الذخائر أو المواد الخطرة وفق معايير السلامة والأمن البيئي، وبما يحد من أي آثار سلبية محتملة على البيئة والصحة العامة.

وفي الختام تؤكد دولة قطر أن إدماج المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ الاتفاقات المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة لم يعد مسألة فنية فحسب، بل أصبح ضرورة قانونية وأخلاقية وسياسية لضمان اتساق جهود نزع السلاح مع أهداف التنمية المستدامة وحماية البيئة الدولية. كما تشدد على أهمية التعاون الدولي، ونقل الخبرات، ودعم القدرات الوطنية، وتعزيز الامتثال للاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بما يسهم في تقليص المخاطر البيئية والإنسانية الناجمة عن الأسلحة، ويعزز الأمن الجماعي والتنمية المستدامة في آن واحد.